الأبعاد النفسية والاجتماعية لظاهرة الوصم الاجتماعي وعلاقتها بالعود للجريمة والانحراف لدى الشباب المنحرف – قراءة بسيكوسوسيولوجية –

The Psychological and Social Dimensions of the Phenomenon of Social Stigma and Its Relationship to Recidivism and Deviance Among Delinquent Youth - A Psychosociological Perspective -

وليد عبد المولى[1*]، سليم العايب[2]

[1] جامعة الجزائر02، majiswalid@gmail.com

[2]جامعة البليدة02، salim.laib@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/01/13 تاريخ القبول: 2025/06/23 تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص:

تكتسي ظاهرتي الجريمة والانحراف طابعا اجتماعيا سلبيا، وظاهرة مرضية ترفضها المجتمعات ويستهجنها الأفراد، باعتبارها تخالف المنظومة القيمية والأخلاقية التي ينشأ عليها أفراد الجماعة الواحدة، لهذا تسعى مؤسسات المجتمع ومؤسسات الضبط الاجتماعي إلى رفض الممارسات غير الأخلاقية و الانحرافية كونها تهدد استقرار النسق المجتمعي، ويتخذ ذلك الرفض للمجرمين والمنحرفين أشكالا كثيرة منها الوصم الاجتماعي، الذي يتشكل كثقافة مجتمعية واحدة تنظر إلى الموصوم اجتماعيا كمخالف للجماعة ومهدد لسلامتها واستقرارها، فيتخذ أفراد تلك الجماعة موقفا سلبيا تجاهه، يعتبر بمثابة عقاب اجتماعي للمسبوق إجراميا وانحرافيا، مما يبدي استجابة عكسية من طرف هذا الأخير، فينخرط مجددا في جماعة تقبله وتعتبره عضوا فاعلا فيها وبذلك يعود إلى الجريمة والانحراف.

هذا ما دفعنا في ورقتنا البحثية هذه في البحث عن الأبعاد النفسية والاجتماعية لهذه الظاهرة الاجتماعية باعتبارها طريقا لعودة المسبوق إلى عالم الجريمة، منطلقين من تساؤل رئيسي مفاده: ماهي الأبعاد النفسية والاجتماعية لظاهرة الوصم الاجتماعي على الموصوم اجتماعيا؟، وكيف يمكن اعتبارها إحدى أسباب عودة المسبوق إلى عالم الجريمة والانحراف؟

الكلمات المفتاحية: الوصم؛ الوصم الاجتماعي؛ الجريمة؛ الانحراف؛ العود.

Abstract:

Crime and deviance are inherently negative social phenomena, often perceived as pathological conditions that are rejected by societies and condemned by individuals. This rejection stems from the fact that such behaviors violate the

moral and value systems upon which members of a given community are socialized. Accordingly, societal institutions and mechanisms of social control strive to suppress unethical and deviant behaviors, as they pose a threat to the stability and coherence of the social system. One prominent form of this societal rejection is social stigma, which emerges as a shared cultural perception that views the stigmatized individual as a deviant and a danger to the safety and stability of the group. As a result, community members often adopt negative attitudes toward the stigmatized person, effectively imposing a form of social punishment on the individual with a history of criminal or deviant behavior. This social exclusion may provoke a counterproductive response from the stigmatized person, leading them to seek acceptance in alternative social groups that validate their identity and behavior, thereby increasing the likelihood of recidivism.

This paper seeks to explore the psychological and social dimensions of this phenomenon, considering social stigma as a potential pathway leading formerly convicted individuals back into crime and deviance. The study is guided by the central research question: What are the psychological and social dimensions of social stigma on stigmatized individuals, and how can stigma be considered a contributing factor to their return to criminal and deviant behavior?
Keywords: Stigma; Social Stigma; Crime; Deviance; Recidivism.

* **المؤلف المرسل**: وليد عبد المولى، **الإيميل**: majiswalid@gmail.com

1. مقدمة:

تسعى مؤسسات الضبط الاجتماعي إلى محاولة الحفاظ على المسار السليم للأفراد بما يتوافق وخصوصيات المجتمع وعاداته وتقاليده ومنظومته القيمية، فتمنح الجزاءات لمن لا يخالفون قواعد الضبط الاجتماعي والقوانين التنظيمية بذكر محاسنهم وحسن سيرتهم، بينما تضع عقوبات على المخالفين من المجرمين والمنحرفين، والتي تعتبر بمثابة سداد دين وتسوية قانونية لهؤلاء المسبوقين، إذ يمكنهم الاندماج في المجتمع والتكيف معه بعد ذلك، غير أنهم يصطدمون بعقوبة اجتماعية أخرى تعبر عن الرفض المجتمعي لهم، حيث يصبحون منبوذين وغير مرغوب فيهم ضمن الفئة الاجتماعية الصالحة، فينظر إليهم أفراد المجتمع بنوع من الاحتقار والازدراء ويتعاملون معهم بنوع من الحذر والريبة، وينعتونهم بصفات ويسمونهم بأسماء تصبح وصما اجتماعيا لهم ويعتبرون موصومين اجتماعيا بها.

طبعا هذا الوصم تختلف أنماطه وتتعدد باختلاف البيئة الاجتماعية المنتشر فيها، فقد ينتشر الوصم العرقي في دول غربية تميل إلى العنصرية والتفرقة بين أبناء الجنس البشري باختلاف ألوانهم وأصولهم، ولا نجده منتشرا في دول عربية إسلامية حاربت هذا الصنف من الوصم، كما قد نجد في دول عربية انتشار الوصم الجنائي واللغوي (الزنا، الخطأ في الكلام)، وقد لا ينتشر في دول غربية، إلا أن محل الإجماع أن كلمة الموصوم يقصد بها السلبية والدونية لهذا الفرد الخارج عن المتعارف عليه اجتماعيا من قوانين ومعايير وقيم وان لم يكن لهذا الشخص دخل في الصفة الملحقة، والجزائر كغيرها من الدول العربية تنتشر ظاهرة الوصم الاجتماعي لمختلف الفئات (أفرادا وجماعات) هذه الأخيرة تبقى صفة سلبية تلحق هذا الموصوم، وتبقى تلاحقه ولو بعد استقامته مما يؤثرا سلبا على أحواله النفسية ويصعب من عملية اندماجه وسط الجماعة من جديد، هذا ما يؤدي به إلى الانعزال عنهم ويدخل في حالة اغتراب اجتماعي يرى معها انه غريب عن مجتمعه فبدل أن يتقبله أفراد هذا الأخير، إذا بهم يرفضونه.

فالاغتراب الاجتماعي الذي يعيشه قد يؤدي به إلى البحث عن جماعة ينتمي إليها قد تكون الجماعة الأولى التي أدت به إلى الانحراف، هذه الجماعة تكون فئة احترفت الجريمة وعرفت بها واتخذت منها مكسبا للرزق سواء بالسرقة أو اخذ ممتلكات الغير بالقوة والتهديد، وحتى بيع ممنوعات واستهلاك محرمات، والتي جعلت من الأحياء الشعبية مكانا لممارسة تلك المخالفات الغير مقبولة شرعيا واجتماعيا، وعرفيا، فيلاحظ عودة هذا الشاب الذي كانت له سوابق في الفعل الإجرامي إلى ممارسته من جديد بسبب أن المجتمع لم يتقبله وبقي ينعته بصفات لصيقة به أعاقت اندماجه في الحياة الاجتماعية العادية والطبيعية، ونحن في ورقتنا البحثية هذه سنحاول تقديم تحليل بسيكو سوسيولوجي لطبيعة العلاقة بين الأبعاد البسيكو سوسيولوجية للوصمة الاجتماعية والعود للجريمة والانحراف لدى الموصوم اجتماعيا ، منطلقين من تساؤل مفاده: **ما هي الأبعاد النفسية والاجتماعية لظاهرة الوصم الاجتماعي على الموصوم اجتماعيا؟ وكيف تساهم في عودة الشاب المنحرف إلى الجريمة والانحراف؟ وكيف يمكن فهم هذه العلاقة في ظل التصورات البسيكو سيولوجية والمنطلقات الفكرية؟**

2. مفاهيم الدراسة:

1.2. مفهوم الوصم:

الوصم لغة: هو العيب ووصم الشيء أي عابه، والوصمة تعني العيب في الكلام، وهو العيب والعار، ويقال في فلان وصمة أي عيب (منظور، صفحة 436).

-وكلمة الوصم في اللغة الانجليزية مشتقة من كلمة stigma والوصم آية وسم، وصمة، وعلامة مميزة، غرابة ملحوظة على الجسم خصوصا تلك التي ينظر إليها بوصفها تدل على التنكس أو التشوه (سليماني و بشقة، 2016، صفحة 103).

يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:" أنها تشويه أو العيب أو علامة لها أثر سلبي على القبول الاجتماعي للفرد المبتلى" (مقدم، 2019/2018، صفحة 203). كما يشير مصطلح الوصم حسب ذات المعجم إلى "وسم شخص أو جماعة من قبل مؤسسات أو جماعات انطلاقا من ممارسات مفسرة بأنها أعراض مرضية أو انحرافا،فالوصم يدخل في عملية النبذ والتهميش والعزل" (فارح، جوان 2023، صفحة 30).

الوصم اصطلاحا: الوصم "STIGMA" كلمة يونانية الأصل، كان أول من استخدمها في علم الاجتماع ايفرنج جوفمان 1963، وتشير إلى وجود علامات جسدية تكشف عن كل ما هو غير عادي وسيء من الناحية الأخلاقية للأشخاص الذين يمارسون سلوكا غير سوي، من اجل تميزهم على أنهم أشخاص منحرفين وسيئو الخلق كوشمهم ورسم علامات في أجسادهم كدليل على أنهم لا ينتمون إلى الفئة السليمة.غير أن استعمالات هذا المفهوم تعددت واختلفت باختلاف التخصصات والباحثين الذين اهتموا بهذا الموضوع بأسبابه وخلفياته وحتى طرق التقليل من حدته والتخفيف من أثاره على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع، غير أنهم اتفقوا على أن الوصم الاجتماعي يعتبر من الخصائص الثقافية غير المرغوب فيها جسميا أو تخلفا عقليا أو عوامل اجتماعية (كالاعتقال) أو عوامل ديموغرافية كالشيخوخة أو البدانة (البدايئة، جوان 2012، صفحة 48).

كما يعرف الوصم أيضا بأنه:" تلك العملية التي تنسب الأخطاء أو الآثام التي تدل على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في مجتمع فتصفهم بصفات بغيضة وسمات تجلب العار وتثير حولهم الشائعات وتتمثل هذه الصفات بخصائص جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية" (بوقلمون، جوان 2020، صفحة 110).

-كما يعرف بأنه عملية تجريد الأشخاص في مجموعات محددة من صفة الإنسان وأهانتهم وتشويه سمعتهم وتحقيرهم، وهي عملية غالبا ما تقوم على شعور بالنفور، وبتعبير آخر هناك تصور بان الشخص الموصوم ليس تماما من البشر (شريك، ديسمبر2021، صفحة 1373).

2.2. مفهوم الوصم الاجتماعي:

يعرف بأنه:" ردود فعل اجتماعية سلبية تجاه السلوك الإجرامي أو والإنحرافي، إذ كلما يزداد ممارسة السلوك الإجرامي والإنحرافي تزداد قوة الرفض المجتمعي، وتشتد حدة التعامل السلبية مع الموصوم اجتماعيا" (بوقلمون، جوان 2020، صفحة 110)، ويمكن تحديد أهم صور الوصم الإجتماعى وأنماطه كالتالي:

– **الوصمة الجسمية:** هي المرتبطة بالإعاقة الجسمية، تلك الإعاقة التي تنتج عن قصور أو عجز في الجهاز الحركي والتي تحدث نتيجة حالات الشلل الدماغي أو شلل الأطفال أو بتر طرف من أطراف الجسم نتيجة مرض أو حادث يؤدى إلى تشوه العظام أو المفاصل أو ضمور ملحوظ في عضلات الجسم وربما تكون هذه العوامل المسببة للإعاقة عوامل وراثية أو مكتسبة.

– **الوصمة العقلية:** وهي المرتبطة بالضعف العقلي أو التخلف العقلي مما يؤدى بالفرد إلى عدم القدرة على مجابهة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد.

– **الوصمة الحسية:** وهم بعض الأشخاص الذين لديهم جوانب قصور في إحدى الحواس وخاصة حاستي السمع والبصر.

– **الوصمة اللغوية:** وهي المرتبطة بعيوب استخدام اللغة والكلام لدى المتكلمين الذين يعانون صعوبات في النطق أو الكلام.

– **الوصمة العرقية:** وهي مرتبطة بوجود اختلافات في السلالة أو حتى اللون بين الأفراد.

– **الوصمة الجنائية**: وهي العملية التي تنسب الأخطاء والأثام الدالة على الانحطاط الخلقي لأشخاص في المجتمع يوصفون بصفات بغيضة وسمات تجلب لهم الخزي والعار، وتثير حولهم الشائعات والشكوك، كما تشير للكثير من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع نحو العضو الذي أساء التصرف أو أبدى أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء، فهي السمة أو العلامة التي تظل عالقة بالفرد عبر التاريخ الاجتماعي للمجرم، ما دفع الكثير من العلماء والباحثين في علم الجريمة للتأكيد عن الأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة، للوصمة الجنائية علاقة بالسلوك الإجرامي وردود الأفعال تجاه الفعل، فأي نمط سلوكي مخالف لطبيعة الاستقرار الاجتماعي يتم مواجهته من خلال سن القوانين الرادعة من قبل أفراد المجتمع (مقدم، 2019/2018، صفحة 152).

3.2. مفهوم الشباب:

يحتل الشباب مكانة هامة داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع، وعند علماء الاجتماع وعلماء النفس والسياسيين، نظرا لما يمثلونه من طاقة وحركية وفعالية، ورأس مال بشري ثابت، وفي ذلك الوقت فهم يمثلون تحديا حقيقيا لجميع الأمم بسبب تطلعاتهم الجامحة وآمالهم العريضة، وميلهم نحو كل ما هو جديد، مما يجعلهم ينزعون إلى التمرد على الوضع القائم والتقاليد والعادات (لعرج، 2012، صفحة 1)، فالشباب مرحلة عمرية للفرد، تبدأ حينما يحاول المجتمع إعداد الشخص وتأهيله لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي أدوارا في بنائه، وقد تعددت التعاريف للشباب فمنها من يوضح مفهوم الشاب وفقا لمعيار زمني (السن) ومنها ما يتناوله من الخصائص والاحتياجات، وكذلك نجد ما يحدد مفهوم الشباب في ضوء البلوغ الجنسي والنمو الجسمي أو في ضوء النضج والتكامل الاجتماعي للشخصية إلى غير ذلك من الدلالات (صالح، 1985، صفحة 25). وقد حدد مؤتمر وزراء الشباب الأول في جامعة الدول العربية المنعقد بالقاهرة عام 1969م مرحلة الشباب بأنها في الغالب ما تكون بين سن الخامسة عشر والخامسة والعشرين، غير أن هذا التصنيف قد تغير باعتبار تأخر سن الشباب إلى الثلاثين.

لذا يتطلب الأمر من القائمين على تربية الشباب ورعايتهم الاهتمام بخصائص مرحلة الشباب، وذلك من باب الحرص على تحقيق نمو سوي شامل للشاب من خلال تربية متكاملة تعنى بجميع الجوانب الشخصية

والجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية فمرحلة الشباب مرحلة انتقالية لها مقوماتها النفسية والاجتماعية والبيولوجية والتاريخية سواء كانت هذه المرحلة هادئة أم عاصفة (صالح، 1985، صفحة 30).

ولعل أهم خصائص مرحلة الشباب هي:

الخصائص الطبيعية:

تعتبر بداية فترة المراهقة، وتبرز خصائص هذه المرحلة من خلال النضج الجسمي إذ تؤثر التغذية والتدريب والنوم والعمل والدراسة تأثيرا على جسم الشاب في هذه المرحلة ومن مظاهر إتمام النضج الهيكلي الزيادة في الطول زيادة طفيفة عند كلا الجنسين، إلى جانب الزيادة في الوزن ويكون بشكل واضح، كما يكتمل نمو الغدد المختلفة الجنسية والدرقية وهذه الخصائص للشاب لها علاقة وتأثير على جانبه النفسي، فنمو الغدد الجنسية يزيد من اهتمام الشاب نحو الجنس الآخر نتيجة للاختلاط، وهنا يظهر تأثير التربية والتنشئة الاجتماعية سواء أكان التأثير إيجابيا أي انضباط الشاب وتحكمه في نفسه أو تأثيرا سلبيا أي انحلاله وانصياعه للنفس وشهواتها.

الخصائص الانفعالية:

تؤثر التغيرات الفسيولوجية السابق ذكرها بالإضافة إلى غيرها من العوامل البيئية والعقلية تأثيرا بالغا في الشاب ينعكس أثرها على حالته النفسية ومن ذلك:

– يتجه الشباب في هذه المرحلة بسرعة نحو النضج والثبات والاتزان الانفعال ويلاحظ عند أغلبهم النزوع إلى المثالية في الناحية الأخلاقية أو العملية وكذلك نحو تمجيد الأبطال والشغف بهم.

–تتبلور بعض العواطف الشخصية كالاعتناء بالنفس والعناية بطريقة الكلام وتتكون عواطف نحو الجماليات مثل حب الطبيعة...إلخ، وفي هذه المرحلة ومن خلال الخصائص السابقة يلاحظ نضج الشاب واقترابه إلى سن الراشدين.

الخصائص العقلية:

إذا كان الشاب في مراحل نموه الجسدي وخصائصه الانفعالية يمتاز بنوع من السرعة في النمو والتغير فانه يلاحظ عليه نوع من انخفاض النمو العقلي في مرحلة المراهقة عنها في مرحلة الطفولة، وتجدر الإشارة

إلى أن توقف النمو العقلي في فترة معينة إنما ينصب على التوقف في نمو الذكاء العام، ويقابله استمرار في نمو الخبرة والقدرة على الفهم والقدرة على التعلم.

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة اتخاذ القرارات، إذ يتخذ الشاب أهم قرارات حياته وهو اختيار المهنة واختيار الزوج، والاستقلال في التفكير والحرية في الاستكشاف دون الرجوع إلى الآخرين وتزداد القدرة على الاتصال بالآخرين واستخدام طرق الإقناع والمناقشات، وتتطور الميول والأهداف والمطامح، والقدرة على الحكم على الأمور، والثقة بالنفس، واكتساب المفاهيم والمعرفة والمهارة اللازمة لتحقيق الكفاية

الخصائص الاجتماعية:

إن المقصود بالخصائص الاجتماعية العادات والقيم والاتجاهات الاجتماعية والعلاقات بالآخرين فيميل الشاب إلى التفاعل بين أقرانه والتحسن العام في سلوكه والانتقال من الاهتمام بالذات إلى الرغبة في التوافق مع المجتمع، ويصل نمو الذكاء الاجتماعي إلى قمة نضجه، ويظهر في القدرة على التصرف في المواقف الاجتماعية والتعرف على الحالة النفسية للمقابل، والقدرة على تذكر الأسماء والوجوه والقدرة على ملاحظة السلوك الإنساني والتنبؤ به.

د–تعريف الانحراف: الانحراف هو الخروج عن السلوك الاجتماعي المألوف والمتعارف عليه في مجتمع معين، وان لم يرد نص تجريمي عليه، وهذا السلوك يستوجب اللوم والازدراء من الغير دون أن تصل درجة اللوم إلى العقاب الجزائي (داود، 2007، صفحة 90).وقد عرفه سلين انه:" مجموعة من السلوكات التي تناقض معايير السلوك أو التوقعات المؤسسة" (سزابو، 1994، صفحة 90)، كما يعرفه بول تابان p.tappain بأنه:"ذلك السلوك الذي مهما استنكره الناس فانه لا يدخل في نطاق السلوك الإجرامي ما لم ينص النظام الجنائي على ذلك" (داود، 2007، صفحة 238).

ومن وجهة نظر السوسيولوجيين يمكن تعريف الانحراف من حيث هو سلوك غالبا ما يجلب انتباه وسائل الرقابة الاجتماعية، وعلى انه سلوكات تقتضي اتخاذ موقف نحوها. (سزابو، 1994، صفحة 92).

3. الفهم البسيكوسوسيولوجي لظاهرة الوصم الاجتماعي وعلاقتها بالعود للجريمة والانحراف:

حاولت العديد من النظريات النفسية والاجتماعية تفسير أسباب الجريمة والانحراف وانتشارها في المجتمع كغيرها من النظريات الأخرى كالاقتصادية والثقافية، فعلماء النفس والاجتماع باختلاف أيديولوجياتهم حاولوا تقديم تفسيرات، وإعطاء فهم بسيكوسوسيولوجي لأبعادها ومن بين هذه النظريات نجد:

– **النظرية النفسية:** نجد من بين النفسانيين الباحث الأمريكي " اودلين ليمرت" الذي حاول تقديم الأسباب الحقيقية للانحراف، وكذلك الباحث" هوارد بيكر" الذي ساهم في تطوير نظرية الوصم، ويعتقد رواد هذه النظرية أن الوصم يعود إلى أسباب نفسية من خلال مرتكزات هي (بوقلمون، جوان 2020، صفحة 111):

– **الدراسات المتعلقة بالاضطرابات العقلية:** حيث يعتقد أصحاب هذا الاتجاه انه يوجد نوعان من الاضطرابات هما الاضطرابات العصابية والاضطرابات الذهانية، أما العصابية فمعظم الناس معرضين لها مثل: القلق والتوتر، ويقوم المريض بالعلاج منها وهو في حالة إدراك منه، بينما الاضطرابات الذهانية فهي تحدث عندما تتطور الحالة الأولى ويصعب المريض إدراكه لوضعه ذلك.

– **الدراسات المتعلقة بمفهوم الذات:** ويقصد بها الفكرة التي صورها الفرد عن نفسه وذاته، من خلال نظرته للآخرين، وهي ترتبط بين السلوك الشاذ الذي يقوم به الفرد ومفهوم الذات لدى فرد أخر، وهنا يأخذ الفرد تصوره لذاته من زاوية سلوك الآخرين تجاهه.

– **الدراسات المتعلقة بالمصحات النفسية:** حيث ينظر بعض الأفراد في المجتمع للمصحات النفسية على أنها مؤسسات تستقبل المجانين وتعالجهم، مما يؤثر سلبا على الوافدين عليها ولو أنهم غير مجانين فيؤثر ذلك في نفسياتهم ويصبح الوصم هنا سلبيا بالنسبة إليهم.

– **النظرية الاجتماعية:** بالرجوع إلى علماء الاجتماع الأوائل الذين جلبت إشكالية اندماج الشباب المنحرفين في مؤسسات المجتمع، إذ يوجد صراع وتوتر ينبثق عن رفض المجتمع والذي يحاول فرض منطقه على الشباب

المنحرف الذي هو نفسه ضحية الألم والكآبة والفوضوية والاستلاب التي ترمز كلها عن عدم قبوله لذاته، والبحث عن هوية جديدة تمثل حلا لمشكلاته.

وقد تحدث علماء الاجتماع مند القدم عن الصراع بين الأجيال (فرض الكبار منطقهم عن الصغار، وعدم قبول الصغار لهذه القيود فينشأ التمرد عليهم)، فيحاولون تغيير هذه الوضعية الاجتماعية سواء بالصراع الداخلي أو بالهجرة الداخلية وحتى الخارجية، والتي تعتبر "ظاهرة اجتماعية تعني حركة الإنسان الانتقالية من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى موطن آخر" (بوشلوش، 2008، صفحة 118)، وتعرفها الدكتورة آمال كزيز بأنها:"نزوح الأشخاص من مكان لآخر، ولاسيما من بلد لآخر لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية..." (كزيز، 2021، صفحة 143)

ونجد من السوسيولوجيين الأوائل الذين تحدثوا عن الوصم الاجتماعي ابن خلدون في حديثه عن العصبية وتشكلها بين البدو والحضر من خلال دراسته عملية الانتقال البشري (الهجرة)من البادية إلى المدينة وما تستدعيه عملية الانتقال هذه من تحولات وتغيرات تطرأ على "البدوي" المنتقل حديثا وهو في طريقه ليتحول إلى "حضري" أو إنسان مدني، فانه يتعامل بعصبية جدية تعني التماسك الاجتماعي، ...روح التضامن...فالجماعات البدوية بانتقالها إلى المدينة تبدي رغبتها في ألفة قوية تجمع بين أعضاء المجموعة، بحيث يندمجون جميعا في الجماعة (مغربي، 2006، صفحة 144)

غير أن هذه العصبية بمفهومها السلبي أصبحت تشكل حديثا إشكالية أخرى أكثر تعقيدا تتعلق بانتقال سكان الحضر أو المدينة من حي لآخر وما يخلف ذلك من مشكلات اجتماعية وأمنية وتغيرات وتحولات رهيبة في السلوكات الاجتماعية خاصة لدى الشباب والتي تتميز بالإجرام الذي تمارسه عصابات الأحياء بين السكان الأصليين (القدامى) والسكان الوافدين أو الجدد (محمد، 2022، صفحة 587). نتيجة بعض الوصم من طرف السكان الأوائل الذين يوصمون المهاجرين إليهم بسمات ووصم عرقي أو لغوي ...فيثير حفيظة الجماعة والعصبة مما يدفعها إلى الرد في شكل ممارسات العنف المضاد تجاه العنف الرمزي الممارس عليهم. لأن الأمر قد يصعب من عملية الاندماج والتأقلم مع البيئة الاجتماعية الجديدة وهناك نظريات اجتماعية حاولت ربط العلاقة بين الوصم كمفهوم والجريمة كظاهرة من بينها:

– النظريات الوظيفية: يرى أنصار الاتجاه الوظيفي الجريمة على أنها ناتجة عن التوترات والاختلافات الموجودة في البناء الاجتماعي، وكذا الافتقار إلى آليات الضبط والانتظام، فكلما اختل التوازن بين ما يتطلع إليه الأفراد وبين ما تسعى إلى تحقيقه الجماعات مع ما يقدمه إليهم المجتمع من امتيازات ومكافئات وحوافز مادية ومعنوية، يظهر عدم الانسجام والتوازن بين المأمول المحقق في الواقع، وهذا ما يخلق فجوة تتسع شيئا فشيئا تؤدي إلى الانحراف وهذا من منظور علم الاجتماع، إذ يرى تالكوت بارسونز بان التوازن والاستقرار هما الأساس في المجتمع وان افتقادهما هو الاستثناء، ويرى كذلك أن الحركات المتطرفة تظهر نتيجة عدم التوازن وعدم الاستقرار في مجتمع ،كما تظهر بسبب فشل وتعثر النظم السياسية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فالحركات الاجتماعية المتطرفة هي وليدة التغيرات التي تراكمت في مجتمع معين أصبحت قيمه ومعاييره لا تشبع حاجاته (خرياطة و خيرة، 2020، صفحة 218)

فالجريمة انحراف على قيم المجتمع ومعاييره،باعتبارها خروج عن النسق القيمي الاجتماعي،والى نفس الاتجاه يذهب دوركايم عندما تحدث عن الاغتراب الذي يعانيه الشخص في المجتمع نتيجة قيامه بأفعال تخالف الضوابط الاجتماعية وتؤثر على عضويته في المجتمع، الذي يراه قد قام بأفعال تؤثر على تماسك الجماعة الواحدة ووحدتها العضوية، فعدم تقبل المجتمع له واعتباره خارجا عن العرف الاجتماعي ووصمه بذلك اجتماعيا، يؤدي به ذلك إلى الشعور بالاغتراب الاجتماعي، والضياع في عالم الجريمة بعد أن يجد جماعة تشبهه في الممارسات وتشعره بالانتماء، أو يتبع طريق الانحراف في مجتمع يرفضه وقد تحدث دوركايم عن مفهوم اللامعيارية في مقابل الضياع ليقرب لنا صورة الشعور بالقنوط وانعدام الهدف لدى الفرد، وهذا من شانه أن يتسبب في فقدان المعايير الاجتماعية لقدرتها على ضبط سلوك الفرد، وبذلك سيفقد الفرد معالمه ومؤثراته الإرشادية في المجتمع، ومن هنا تبدأ كثير من الظواهر تظهر في الواقع الاجتماعي من بينها الانتحار غير انه اعتبر الجريمة والانحراف باعتبارهما نتائج لما سبق ذكره، يمثلان حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة أي أمر طبيعي لتحرر الناس من كثير من الضوابط والقيود ذات التأثير الفاعل في المجتمعات التقليدية (محمد، 2022، صفحة 588).

فهو يرى أن الجريمة ماهي إلا ظاهرة طبيعية وعادية لها صلة ببناء المجتمع أو تركيبه ولها علاقة وطيدة بطبيعة الحياة الاجتماعية وطبيعي أن يعتاد الأشخاص الإجرام، وطبيعي أن يرفض المجتمع كل شخص يؤثر على تماسك البناء الاجتماعي، لهذا يتم وصم فعله ذلك بأنه يتنافى والسلوك السوي، وهذا مايصفه أو يفسره بالسلوك الانحرافي، ومعروف أن أي غياب ضوابط اجتماعية معيارية يؤدي إلى اختلال و تفكك للبناء المعياري أو بمعنى آخر غياب القانون قد يجعل الأفراد أكثر ميلا للابتعاد عن المعايير والخروج عليها، لان الإنسان بطبيعته تواق للتجديد وراغب فيه، غير انه قد يكون عاجزا عن تحقيق طموحاته في ذلك بسبب عدم امتلاكه للإمكانات ولقلتها، فيضطر إلى استخدام طرق أخرى ولو كانت تتسم بسلوكات منحرفة لا تتوافق وضوابط المجتمع أو تعارضها وتتصادم معها تماما (محمد، 2022، صفحة 589).

أما روبرت ميرتون.ك فيعتبر الانحراف وهو سلوك الجانح لا ينشأ من خلال دوافع فردية للخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي بل تشكل جنوح اجتماعي من خلال النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره (داود، 2007، صفحة 252).

– **النظريات التفاعلية:** يرى أنصار هذا الاتجاه من خلال دراستهم للسلوك الإجرامي والإنحرافي باعتباره جانبا لظاهرة يجري تصورها وبناؤها من الناحية الاجتماعية وفي المقابل يرفضون ربط الانحراف بعوامل فطرية فكل انحراف في نظرهم يعود إلى عوامل اجتماعية، والمجتمع هو المسؤول عن أنماط وأنواع السلوك التي يقوم بها أفراده وجماعاته، إذ النتيجة من جنس العمل والسلوك الانحرافي وعناصره المجتمع (محمد، 2022، صفحة 590).فالانحراف هو نتيجة تفاعل وليس فعلا معزولا.

– **النظريات الصراعية:** تعود جذور هذه النظرية إلى مجموعة من العلماء يتقدمهم كل من تايلور ووالتن ويونغ على عاتقهم العمل على فهم الظاهرة الإجرامية في المجتمع، ويبرز ذلك جليا في الدراسة التي نشرها هؤلاء الثلاثة فيما أسموه ب"علم الإجرام الجديد"، وكانت نظرتهم للانحراف خاصة ومتميزة عن من سبقوهم، حيث اعتمدوا على منطلقات الفكر الماركسي، رافضين النظرة أو النظريات القائلة بان الانحراف يعود إلى أسباب أو عوامل ومورثات بيولوجية أو شخصية أو لا معيارية، أو إلى الضياع في المجتمع، ...واعتبروا اللا مساواة في النظام الرأسمالي الأساس الجوهري في حدوث السلوك الانحرافي والانخراط فيه.

أما العالم **سذر لاند** فانه يرى أن التفكك الاجتماعي هو السبب الأساسي للسلوك الإجرامي وقد أوضح هذا في كتابه مبادئ علم الجريمة، والمقصود بالتفكك الاجتماعي هنا هو صراع أو اضطراب أو افتقار إلى الإجماع يحدث في جماعة أو جماعات أو مجتمع ويؤثر على سلوكاته وعاداته الاجتماعية وربما على نظمه وضوابطه الاجتماعية (داود، 2007، صفحة 253).

– نظرية الضبط الاجتماعي: تعد نظريات الضبط الاجتماعي وخاصة نظرية الاحتواء من أهم النظريات الاجتماعية التي أولت اهتماما بالعوامل البيئية الداخلية والخارجية ذات الصلة المباشرة بالانحراف والجريمة، فهي تركز على إثبات دور التضامن الاجتماعي في الضبط ومن ابرز رواد هذه النظرية العالم (هيرشي) فهي تؤكد أن كلما تمتع الأفراد مهما كانت فئاتهم العمرية بضبط ذاتي اجتماعي عال كلما نقصت لديهم فرص الإقبال على الانحراف والجريمة، والعكس صحيح أي كلما انخفض الضبط الذاتي لديهم كلما ازدادت فرص الميل إلى الانحراف وارتكاب الجرائم، كلما تعتبر التنشئة الاجتماعية ذات التأثير السلبي وغير المؤثرة في مفهوم هذه النظرية المصدر الأساسي لتدني الضبط الذاتي (محمد، 2022، صفحة 590).

4. الأسباب التي تؤدي بالشباب إلى العود للجريمة والانحراف:

هناك عدة أسباب تؤدي بالشباب إلى العود للجريمة والانحراف، ولعل أبرزها نجد: (محمد، 2022، صفحة 582):

- ✓ الرغبة في فرض الاحترام والمكانة من طرف جماعة الحي ومكان الإقامة.
- ✓ الجماعات غير الرسمية ورفقاء السوء الذين يفتحون مجال الانضمام والاحتكاك مع الموصومين
- ✓ الرغبة في الحماية من كل أشكال الاعتداء الفردي أو الجماعي من طرف الغير.
- ✓ رغبتهم في تحقيق ذاتهم الرجولية وهذا ما يحقق لهم الرضا بالنفس والاعتزاز بالانتماء إلى العصابات الإجرامية.
- ✓ الجري وراء الكسب السريع للأموال والثراء غير المشروع خاصة بالمتاجرة في المخدرات ...
- ✓ التسرب المدرسي والبطالة وعدم الإقبال على التكوين المهني أو حرفة أو عمل مما يجعل المراهق عرضة للاستغلال من طرف عصابات الأحياء.

- ✓ المشكلات الأسرية والخلافات الشخصية والرغبة في تسويتها بطرق غير نظامية.

إن نظرة المجتمع السلبية قد تكون سببا في سلوك المجرمين الطريق الصحيح بعدما كانوا انحرفوا عنه، وهذا ما أكدته مختلف الدراسات النفسية والاجتماعية حول ظاهرة الوصم عموما والوصم الاجتماعي، خصوصا إذا كان هؤلاء المنحرفين كانت أسباب ارتكابهم الجريمة ظروفا قاهرة أو متهمين زورا فيؤدي بهم ذلك إلى انجرافهم نحو عالم الجريمة من جديد والانخراط في مجتمع المنحرفين.

5. خاتمة

إن الوصمة الاجتماعية تزداد بناء على حجم العقوبات المفروضة على مخالفي القانون ونوعها مما يساهم في تكوين جماعات إجرامية، والمبالغة في تطبيق الجزاءات تثير الحقد والعداوة عند المنحرفين، كما يؤدي الاتجاه العدائي من جانب المجتمع إلى مزيد من الانحراف. فبالرغم من اتفاق السوسيولوجيين على اعتبار ظواهر الانحراف في المجتمع بما في ذلك العود إلى الانحراف هي نتاج وصناعة اجتماعية بامتياز حيث تعتبر البيئة الاجتماعية والثقافية الحقل المرجعي في دراستها.

إلا أن اغلب الحلول لم تجد طريقها إلى القضاء عن هذه الظاهرة هذا ما يجعلنا أمام دراسات أخرى تكون نفسية واقتصادية، ولهذا عملية إجراء قراءة سوسيولوجية لظواهر الانحراف بما في ذلك العود إلى الانحراف تبقى قاصرة أمام البحث في أسباب الظاهرة وعلاقتها بالظواهر الأخرى، مما يتطلب ضرورة الاجتهاد من اجل دراسة مثل هذه الظواهر بما ينسجم معها مجتمعيا وتنظيريا.

ويبقى العود إلى الجريمة والانحراف من الظواهر التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وجب البحث في أسبابها الظاهرة والكامنة، ومحاولة معالجتها بما يسمح به القانون والعرف الاجتماعي.

6. قائمة المراجع:

1. ابن منظور. (بلا تاريخ). لسان العرب. بيروت، لبنان: دار ساقي.
2. الكاملة، سليماني وسميرة، بشقة. (2016). الوصم الاجتماعي كاحدعوامل العود للانحراف. مجلة علوم الانسان والمجتمع (18).
3. امال، كزيز. (2021). فرد وثقافة–تاملات سوسيو ثقافية. الجزائر: دار ومضة للنشر والتوزيع والترجمة.
4. حفيظة، بن محمد. (2022). عصابات الاحياء في الجزائر–دراسة سوسيولوجية–. مجلة دفاتر البحوث العلمية (02).
5. خديجة، خرياطة، و بغدادي خيرة. (2020). المجتمع،العائلة والموصوم اجتماعيا بالاجرام في الجزائر انتاج ام اعادة انتاج. مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، 04 (12).
6. داود، بوقلمون. (جوان 2020). مظاهر الوصم الاجتماعي الممارس على السجين المفرج عنه–دراسة ميدانية على عينة من المساجين المفرج عنهم بولاية جيجل. مجلة العلوم الانسانية ، 01.
7. دوني، سزابو. (1994). المراهق والمجتمع–دراسة مقارنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. ذياب، البدايئة. (جوان 2012). تطوير مقياس للوصم الاجتماعي للمصابين بمرض الايدز في المجتمع العربي. جامعة الشارقة للعلوم الانسانيةوالاجتماعية ، 09 (02).
9. سمير، فارح. (جوان 2023). التمثلات الاجتماعية واشكالية الوصم السوسيو مجالي–دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة. المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، 07 (01).
10. سمير، لعرج. (03/02 ماي, 2012). ثقافة الاتصال واشكال العنف لدى الشباب الجزائري. اعمال الملتقى الوطني حول الشباب والعنف في المجتمع الجزائري جامعة جيجل . كلية الاداب واللغات والعلوم الاجتماعية، الجزائر: قسم علم الاجتماع.
11. طاهر، محمد بوشلوش. (2008). التحولات الاجتماعية والاقتصادية واثارها على القيم في المجتمع الجزائري. الجزائر: دارين مرابط للنشر والطباعة.
12. عبد الغني، مغربي. (2006). الفكر السوسيولوجي عند ابن خلدون. الجزائر: دار القصبة للنشر.
13. مبروك، مقدم. (2019/2018). البنيات الاجتماعية واكراهات الوصم–مجتمع ادرار نموذجا–. اطروحة دكتوراه علم الاجتماع . كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة البليدة02.
14. محمد، عزمي صالح. (1985). التاصيل الاسلامي لرعاية الشباب. مصر: دار الصحوة للنشر.

15.مصطفى شريك. (ديسمبر2021). سوسيولوجيا الوصم ومشكلات التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم. مجلة العلوم الانسانية ، 08 (03).

16.معمر داود. (2007). مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري-دراسة لبعض الملامح السوسيو نفسية والاقتصادية. الجزائر: دار طليطلة.